معيار المحاسبة المالية 41 التقرير المالي الأولي (المرحلي)

	المحتوى
4	تقديم
5	مقدمة
5	لمحة عامة
5	دواعي الحاجة إلى إصدار هذا المعيار
6	الهدف من المعيار
6	نطاق المعيار
6	لتعريفات
6	أنماط التقارير المالية الأولية
7	المتطلبات المطبقة على جميع التقارير المالية الأولية
7	السياسات المحاسبية
7	الاعتبارات الجوهرية الأخرى
7	التطبيق لأول مرة
8	الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي الأولي المختصر
9	ناريخ سريان المعيار
10	لملاحق
10	لملحق (أ): اعتماد المعيار
10	أعضاء المجلس
10	الرأي المتحفظ
11	أعضاء مجموعة العمل
11	الفريق التنفيذي
11	أعضاء لجنة الترجمة
12	فريق الترجمة
13	لملحق (ب): القوائم الأساسية وفقاً لعددٍ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيو في
14	لملحق (ج): أسس الأحكام التي توصل إليها المعيار
14	القوائم الأساسية المطلوبة للتقرير الأولى
	اعداد التقارير المالية الأولية في حالة تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي لأول مرة
	التقرير الأولى عن الزكاة
15	

معيار المحاسبة المالية (41) "التقرير المالي الأولي (المرحلي)" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) مبين في الفقرات من 01 إلى 15. تعدّ جميع فقرات المعيار متساوية في حجيتها. ويجب قراءة هذا المعيار في سياق هدفه وفي سياق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي المعتمد من قبل أيوفي.

إن جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيو في يجب أن تقرأ في ضوء التعريفات ومبادئ الشريعة وأحكامها والاعتبارات الأساسية المحددة في المعايير الشرعية الصادرة عنها بشأن منتجات المالية الإسلامية والمسائل المتعلقة بها.

تقديم

- تق1. قد يطلب من المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات) بموجب القوانين المنظمة واللوائح الرقابية نشر تقارير مالية أولية. والغرض من التقارير المالية الأولية تقديم صورة محدثة لآخر مجموعة كاملة من القوائم المالية الأولي يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة التي وقعت خلال فترة التقرير المالي وذلك لتمكين المستخدمين من مقارنة التوجهات على المدى الزمني.
- تق2. لم تصدر أيوفي، قبل هذا المعيار، معياراً بشأن التقرير المالي الأولي، وكانت معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي تحيل المستخدمين بالضرورة إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً للاسترشاد. ويهدف هذا المعيار إلى تقديم الإرشادات اللازمة بشأن التقرير المالي الأولي لتلبية حاجة مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات إلى المعلومات، وتحديداً فيما يتعلق بالمسائل التي تنفرد بها المالية الإسلامية.

مقدمة

لمحة عامة

- مق1. يبين هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية الأولية، بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح الملائمة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاحات الملائمة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات) بما يتوافق مع معايير أيوفى للمحاسبة المالية.
- مق2. يراعي هذا المعيار، ويوائم بين، متطلبات معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" ومعايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة أو المعدلة حديثاً، وتحديداً فيما يتعلق بالقوائم المالية الأساسية والحد الأدنى لمحتوى التقارير المالية الأولية. كما يتواءم مع التعديلات الأخيرة في المصطلحات المستخدمة في معايير المحاسبة المالية الجديدة الصادرة عن أيوفي والمتطلبات المحددة فيها.
 - مق3. يتيح هذا المعيار أيضاً للمؤسسة خيار إعداد ونشر المجموعة الكاملة من القوائم المالية في تواريخ التقرير الأولي بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة الصادرة عن أيوفي.
 - مق4. فيما يتعلق بالمسائل التي لا يعالجها هذا المعيار تحديداً، يجب على المؤسسات الرجوع إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المتعلقة بالتقرير الأولى كما هو منطبق في نطاقاتها الرقابية.

دواعي الحاجة إلى إصدار هذا المعيار

- مق5. رأى مجلس المحاسبة التابع لأيوفي (المجلس) أن المؤسسة قد تختار أو يطلب منها بموجب القانون أو الضوابط الرقابية أو الممارسات السائدة إعداد تقارير مالية أولية تقدم معلومات محدودة في تواريخ أولية بالمقارنة مع المجموعة الكاملة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية فترة التقرير المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن أيوفي.
- مق6. قد تقوم المؤسسات بموجب الممارسات السائدة باتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً كما هو منطبق في النطاقات الرقابية ذات العلاقة. وعلى الرغم من أن معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي وإطارها المفاهيمي تسمح بذلك، فإن تطبيق مثل هذه المبادئ ينطوي على مسائل محددة تتعلق بالتواؤم مع الإطار المفاهيمي للتقرير المالي، الصادر عن أيوفي (الإطار المفاهيمي)، والمصطلحات والحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية بما فيها مجموعة القوائم الأساسية التي يتم عرضها، إضافةً إلى بعض المعالجات وأحياناً التعريفات ذات العلاقة. وخلص المجلس إلى أن ثمة حاجة إلى معيار محدد يقدم مجموعة متناسقة من المبادئ للمؤسسات التي تعتزم إعداد مجموعة موجزة من التقارير المالية الأولية بما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي.

معيار المحاسبة المالية 41

التقرير المالي الأولي (المرحلي)

الهدف من المعيار

1. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقرير المالي الأولي (يشار إليه أحياناً بالتقرير المالي المرحلي) لجميع المؤسسات التي اعتمدت معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي، ويجب أن يقرأ مع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن أيوفي والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ووفقاً لما هو منطبق في النطاقات الرقابية ذات العلاقة.

نطاق المعيار

- 2. يطبق هذا المعيار على المؤسسات التي اعتمدت معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي، والتي يتطلب منها إعداد التقارير المالية الأولية ونشرها وفقاً للقانون الساري وتوجيهات الجهات الرقابية ذات العلاقة و/ أو أسواق الأسهم حيث كان ذلك منطبقاً.
 - 3. ويطبق هذا المعيار أيضاً على المؤسسات التي تختار طوعاً إعداد التقارير المالية الأولية ونشرها.

التعريفات

- 4. لغرض تفسير هذا المعيار وتطبيقه تأخذ التعريفات المختصرة الآتية المعاني المحددة لها:
 - أ. الفترة الأولية: هي فترة التقرير المالي التي تقل عن سنة مالية كاملة؛
 - ب. التقرير المالي الأولي: هو التقرير المالي للفترة الأولية ويحتوي إما على:
- i. المجموعة الكاملة من القوائم المالية (الأولية) كما هو مبين في معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية"؛
 - ii. أو مجموعة القوائم المالية الأولية المختصرة كما هو مبين في هذا المعيار.

أسس إعداد القوائم المالية الأولية

 5. يجب على المؤسسة الاسترشاد بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً كما هو مطبق لغرض إعداد التقارير المالية الأولية مالم ينص هذا المعيار على خلاف ذلك.

أنماط التقارير المالية الأولية

- 6. يجب على المؤسسة أن تختار إعداد التقارير المالية الأولية وعرضها إما وفقاً للفقرة 4 (ب i) أو للفقرة 4 (ب ii).
- 7. عندما تختار المؤسسة إعداد التقارير المالية الأولية وفقاً للفقرة 4 (ب ii)، فيجب إعدادها بما يتوافق مع الفقرات من 12 إلى 14 من هذا المعيار.

المتطلبات المطبقة على جميع التقارير المالية الأولية

السياسات المحاسبية

- 8. يجب على المؤسسة تطبيق السياسات المحاسبية نفسها المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية".
- 9. يجب إجراء أي تعديل في السياسات المحاسبية بما في ذلك التعديل الناتج عن اعتماد معيار محاسبة مالية جديد صادر عن أيوفي، وفقاً للتسلسل الهرمي لاختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها المبين في معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" على النحو الذي تطبق به هذه السياسات على القوائم المالية السنوية².

الاعتبارات الجوهرية الأخرى

- 10. يجب على المؤسسة تحديد الاعتبارات الخاصة المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي (بشأن المعالجات المحاسبية ذات العلاقة) والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (تحديداً فيما يتعلق بالحد الأدنى للإفصاحات) على التقارير المالية الأولية بما فيها على سبيل المثال لا الحصر:
 - أ. تطبيق الاجتهادات في إجراء التقديرات؛
 - ب. تقييم الأهمية النسبية بما في ذلك الأهمية النسبية النوعية؛
 - ج. إثبات الخسائر من هبوط قيمة الموجودات أو الخسائر الإئتمانية أو كليهما؛
 - د. الاستحواذ والاستبعاد لبنود العقارات والآلات والمعدات بما في ذلك أي التزامات مرتبطة بها؛
 - ه. تسوية الدعاوى القضائية أو التغير الجوهري في النتائج المحتملة للدعاوى قيد الإجراء؛
 - و. تصحيح أخطاء الفترة السابقة؛
 - ز. التغير في ظروف الأعمال أو الظروف الاقتصادية التي تؤثر (أو قد تؤثر) في القيمة العادلة لموجودات المؤسسة ومطلوباتها؛
 - ح. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛
 - ط. التغيرات في الموجودات أو المطلوبات المحتملة.

التطبيق لأول مرة

11. يجب على المؤسسة التي تطبق لأول مرة معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي أن تراعي متطلبات معيار المحاسبة المالية 36 "تطبيق معايير المحاسبة المالية لأول مرة"³.

انظر الفقرة 165 من معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" 1

² انظر الفقرة 40 من معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية"

³ انظر الفقرة 22 من معيار المحاسبة المالية 36 "تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي لأول مرة".

الحد الأدنى لمكونات التقرير المالى الأولى المختصر

- 12. يجب أن يتضمن التقرير المالى الأولى بحدٍ أدنى ما يأتى:
- أ. القوائم الأساسية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي ذات العلاقة بشأن العرض والإفصاح العام المنطبقة على المؤسسة. ويبين الملحق (ب) من هذا المعيار القوائم الأساسية بناءً على معايير المحاسبة المالية المتعددة الصادرة عن أيوفي؛
- ب. الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والتي تضم التغيرات الجوهرية في السياسات المحاسبية وغيرها من التفسيرات/ حركة الحسابات، بما في ذلك الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والمتطلبات الرقابية ذات العلاقة.
- 13. يجب أن تتجنب التقارير المالية الأولية المختصرة تكرار المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً. وفي هذا الصدد، يمكن للمؤسسة أن تقدم عموماً معلوماتٍ أقل مما ورد في قوائمها المالية السنوية. ويجب عليها عوضاً عن ذلك أن تقدم تحديثاً لآخر قوائم مالية سنوية في التقارير المالية الأولية المختصرة. ويجب أن تتضمن هذه المعلومات المحدثة المعاملات والأحداث الأخرى الجوهرية والتغيرات الجوهرية في الظروف فقط. ويجب أن تتضمن التقارير المالية الأولية المختصرة، بحدٍ أدنى، جميع عناوين البنود والمجاميع الفرعية التي تم تضمينها في آخر مجموعة من القوائم المالية السنوية (القوائم الأساسية فقط).
- 14. يجب أن تراعي المؤسسة المعلومات المتعلقة بالجوانب الآتية تحديداً (عندما تعدّ ذات أهمية نسبية سواءً أكانت نوعية أو كمية) بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي بشأن الإفصاحات المتعلقة بالآتي:
 - أ. أشباه حقوق الملكية، بما في ذلك حسابات الاستثمار، بما يتوافق مع متطلبات معيار أيوفي للمحاسبة المالية ذى العلاقة⁴؛
 - ب. الوكالة بالاستثمار بما يتوافق مع معيار أيوفى للمحاسبة المالية ذي العلاقة⁵؛
- ج. الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة، بما فيها حسابات الاستثمار خارج الميزانية، بما يتوافق مع معيار أيوفى للمحاسبة المالية ذي العلاقة⁶؛
 - د. توزيع الأرباح (المتعلقة بـ (أ) و (ب) و (ج) أعلاه)؛
 - ه. الدخل غير المتوافق مع الشريعة، إن وجد، بما يتوافق مع متطلبات معيار أيوفي للمحاسبة المالية ذي العلاقة⁷:
 - و. أموال الصدقات، إن وجدت، بما يتوافق مع متطلبات معيار أيو في للمحاسبة المالية ذي العلاقة 8 ؛
 - ز. المنتجات والخدمات الجديدة المتوافقة مع الشريعة التي تم إطلاقها خلال الفترة الأولية والإشارة إلى السياسات المحاسبية الجديدة التي تم اعتمادها لهذه المنتجات والخدمات؛
 - ح. أموال الزكاة، بما يتوافق مع متطلبات معيار أيو في للمحاسبة المالية ذي العلاقة 9 .

⁴ معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية" ومعيار المحاسبة المالية 27 "حسابات الاستثمار"

⁵ معيار المحاسبة المالية 31 "الوكالة بالاستثمار" ⁶ معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية" ومعيار المحاسبة المالية 27 "حسابات الاستثمار"

[°] معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإقصاح العام بالقوائم المالية" ومعيار المحاسبة المالية 27 "حسابات الاستثمار 7 معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" أو معايير المحاسبة المالية الأخرى ذات العلاقة

⁸ معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" أو معايير المحاسبة المالية الأخرى ذات العلاقة

⁹ معيار المحاسبة المالية 39 "التقرير المالي عن الزكاة"

تاريخ سريان المعيار . 15. يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق المبكر.

الملحق (أ): اعتماد المعيار

تم عرض هذا المعيار للاعتماد على مجلس المحاسبة التابع لأيوفي في اجتماعه السابع والعشرين والذي عُقد في 27-28 شعبان 1443هـ الموافق 30-31 مارس 2022 وقد تمت الموافقة عليه واعتماده.

أعضاء المجلس

- 1. الأستاذ/ حمد عبد الله العقاب رئيس المجلس
 - 2. الأستاذ/ سيد نجم الحسين نائب الرئيس
 - 3. الأستاذ/ عبد الحليم السيد الأمين
 - 4. الأستاذ/ عبد الملك الصوينع
 - 5. الدكتور/ عبد الرحمن محمد الرزين
 - 6. الأستاذة/ أمل المصري
 - 7. الدكتور/ بيلو لوال دانباتا
 - 8. الأستاذ/ فراس حمدان
 - 9. الأستاذ/ هوندامير نصرت خوجايف
 - 10. الأستاذ/ إمتياز إبراهيم
 - 11. الأستاذ/ إرشاد محمود
 - 12. الدكتور/ محمد البلتاجي
 - 13. الأستاذ/ ساميت ارسلان
 - 14. الأستاذ/ سعود البوسعيدي
 - 15. الأستاذ/ يوسف أحمد إبراهيم حسن

الرأي المتحفظ

تم اعتماد هذه المعيار بالإجماع.

أعضاء مجموعة العمل

- 1. الأستاذ/ سيد نجم الحسين (الرئيس)
 - 2. الأستاذة/ عدلينا زليخة
 - الأستاذ/ فيزان أحمد
 - 4. الأستاذ/ فراس حمدان
 - الأستاذ/ لوقيان تماني
 - 6. الأستاذ/محمد طيب رزا
 - 7. الأستاذ/ مزمل كسباتي
 - 8. الأستاذ/ برافين مانيك

الفريق التنفيذي

- 1. الأستاذ/ عمر مصطفى الأنصاري (أيوفي)
- 2. الأستاذ/ محمد مجد الدين باكير (أيوفي)
- 3. الأستاذ/ هارون تبريز (مستشار باحث)
 - 4. الأستاذة/ فريدة قاسم (أيوفي)

أعضاء لجنة الترجمة

- 1. الدكتور/ محمد البلتاجي (رئيس اللجنة)
 - 2. الدكتور/ عبد الرحمن محمد الرزين
 - 3. الدكتور/ عمر زهير حافظ
 - 4. الأستاذ/ عبد الحليم السيد الأمين
 - 5. الأستاذ/ سعود البوسعيدي
 - 6. الأستاذة/ أمل المصري
 - 7. الأستاذ/ على شريف

فريق الترجمة

- 1. الأستاذ/ محمد مجد الدين باكير (أيوفي)
 - 2. الأستاذة/ نوف حبيب شريدة (أيوفي)

الملحق (ب): القوائم الأساسية وفقاً لعددٍ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي

يار المحاسبة المالية 42 عرض والإفصاح في القوانم الية لمؤسسات التكافل"10 قائمة المركز المالي	التقرير المالي للمؤسسات "ال	معيار المحاسبة المالية 34 " التقرير المالي لحملة الصكوك"	معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في
الية لمؤسسات التكافل"10	, J	التقرير المالي لحملة الصكوك"	
	• .	y 5	
قائمة المركز المالي			القوائم المالية"
قائمة المركز المالي			
الأخر لمؤسسة التكافل لفترة التقرير المالي قائمة التغيرات في حقوق الملكية لمؤسسة التكافل لفترة قائمة التدفقات النقدية لمؤسسات التكافل لفترة قائمة المركز المالي لصندوق المشتركين في التكافل تحت الإدارة، بصورة منفصلة لعمليات التأمين والتأمين العائلي، في نهاية فترة التقرير المالي العائلي، في نهاية فترة التقرير المالي العائلي، في نهاية فترة التقرير المالي	أ. قائمة المركز المالي في نهاية الفترة (وتسمى أيضاً الميزانية) الميزانية) ب. قائمة الأنشطة المالية للفترة ح. قائمة التغيرات في حقوق ملكية الوقف للفترة م. قائمة التدفقات النقدية للفترة	فيما يتعلق بصكوك الأعمال الفترة (وتسمى أيضاً الميزانية) ب قائمة الدخل (مع الإفصاح الوافي عن الإيرادات لوحدة الصكوك) الصكوك) المتعلق بصكوك الموجودات الإفصاح عن قيمة صافي الموجودات ب قائمة التغيرات في صافي الموجودات	ج. قائمة المركز المالي في نهاية فترة التقرير المالي (وتسمى أيضاً بالميز انية) د. قائمة الدخل والدخل الشامل الأخر لفترة التقرير المالي (أو قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل الأخر) ه. قائمة الدخل والمبالغ المسندة الي أشباه حقوق الملكية لفترة دنك) د قائمة التغيرات في حقوق ذلك) ز. قائمة التنغيرات في المالي زي قائمة التنفيرات في حقوق الملكية لفترة التقرير المالي وائمة التغيرات في حقوق حقائمة التغيرات في حقرة حائمة التغيرات في التقرير المالي خارج الميزانية لفترة التقرير المالي خارج الميزانية لفترة التقرير المالي

¹⁰ حتى تاريخ سريان معيار المحاسبة المالية 42 "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل" يجب على مؤسسات التكافل ذات العلاقة تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالية 12 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية"

الملحق (ج): أسس الأحكام التي توصل إليها المعيار

القوائم الأساسية المطلوبة للتقرير الأولى

- أ أ1 ناقش المجلس الحد الأدنى لمجموعة ومحتويات القوائم الأساسية لغرض إعداد التقارير المالية الأولية. ونظر المجلس فيما إذا كان الحد الأدنى لمجموعة القوائم المالية للتقارير المالية الأولية يجب أن يتضمن جميع القوائم المالية الأساسية، أو يسمح بعدد أقل من القوائم الأساسية بهذا الشأن.
- أ أ 2 بعد إجراء المداولات اللازمة، قرر المجلس أن الحد الأدنى من القوائم المالية الأساسية كما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي ذات العلاقة ¹¹ لمختلف أنواع المؤسسات، يجب أن يظل قابلاً للتطبيق على التقارير المالية الأولية (حتى في حالة القوائم المالية المختصرة). كما قرر المجلس إدراج "الملحق (ب): القوائم الأساسية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي" الذي يعدد المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن أيوفي.
 - أ أق تقارير مالية أولية وفقاً لمبادئ المؤسسات المالية قد تختار، في حالة عدم توفر إرشادات كافية، إعداد تقارير مالية أولية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وقد تختار عدم عرض بعض القوائم الأساسية المحددة التي تعكس نموذج الأعمال الحقيقي للمؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى المطبقة لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي.

إعداد التقارير المالية الأولية في حالة تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي لأول مرة

- أ4 نظر المجلس في العوائق العملية المتعلقة بالتقرير المالي الأولي، وتحديداً فيما يتعلق بتطبيق السياسات المحاسبية في السنة التي تم فيها تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيو في لأول مرة.
- أ أ5 نظر المجلس في الحاجة إلى توفير المرونة ومقدارها بهذا الشأن. ومع ذلك، فقد لأحظ المجلس أن بعض خيارات المرونة المتعلقة بالتقارير الأولية في السنة التي تم فيها تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي لأول مرة منصوص عليها أساساً في الفقرة 22 من معيار المحاسبة المالية 36 "تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي لأول مرة".
 - أ أَ وبناءً على ذلك، قرر المجلس أن المرونة المنصوص عليها في المعيار المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالتاريخ الانتقالي لسريان المعيار، تجعل عرض القوائم المالية وإعادة عرض المعلومات المالية المقارنة يبدوان مناسبين، ومن ثم يجب إيجاد إحالة مرجعية مزدوجة.

التقرير الأولى عن الزكاة

- أ أَ خَلال مرحلة جلسة الاستماع المتعلقة بالمعيار، تم استلام بعض التعليقات بشأن التقرير عن الزكاة وحسابها لغرض إعداد التقاربر المالية الأولية.
- أ أقلا أخذ المجلس في الحسبان أن تطبيق الزكاة يعتمد عادة على التقويم القمري (الهجري)، ويصبح مستحق الدفع في تاريخ محدد، ومن ثم فإن حساب الزكاة واستحقاقها على مدار الفترة الزمنية قد لا يكون ملائماً. ومع ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح، فقد نظر المجلس في الخيارات الأخرى وأخذ في الحسبان ما إذا كان يجب إجراء إفصاحات مفصلة عندما يحل تاريخ استحقاق الزكاة وفقاً للتقويم القمري ضمن الفترة المالية الأولية ذات العلاقة.
- أ أو بعد إجراء المداولات اللازمة، خلص المجلس إلى أن الإفصاح المتعلق بصندوق الزكاة يجب أن يكون جزءاً من الحد الأدنى من الإفصاحات في التقرير المالي الأولي. ويتوافق ذلك مع مبادئ التقرير المالي الأولي لغرض تقديم تحديثات جوهرية منذ آخر تاريخ للقوائم المالية السنوية. ومع ذلك، فقد عدّت الإفصاحات المفصلة غير لازمة وتركت لتقديرات إدارة المؤسسة.

14

¹¹ مثل معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية"، ومعايير المحاسبة المالية المتعلقة بمؤسسات التكافل، ومعيار المحاسبة المالية 37 "التقرير المالي للمؤسسات الوقفية".

الملحق (ج): نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

- ن ت1 اقترحت مجموعة العمل المكلفة بمراجعة معيار المحاسبة المالية 1 خلال اجتماعها السادس بتاريخ 28 ذي القعدة 1440 هـ، الموافق 31 يوليو 2019، استبعاد متطلبات التقرير المالي الأولي من نطاق معيار المحاسبة المالية 1 المحدث وإصدار إرشادات أو معيار منفصل بهذا الشأن.
- ن ت2 عقد مجلس المحاسبة التابع لأيوفي اجتماعه الثامن عشر في 1-2 ذي القعدة 1441 هـ، الموافق 22-23 يونيو 2020. وفي هذا الاجتماع، شكل المجلس مجموعة عمل مخصصة للمشروع بما يتوافق مع التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المكلفة بمراجعة معيار المحاسبة المالية 1.
 - ن ت3 عقدت مجموعة العمل اجتماعها الأول في 18 ذي القعدة 1441 هـ، الموافق 9 يوليو 2020. وفي هذا الاجتماع تم عرض ومناقشة الأسئلة التي سيتم تناولها ضمن الدراسة الأولية والفائدة المرجوة من تطوير معيار المحاسبة المالية الجديد بشأن التقرير المالي الأولي. واتفقت مجموعة العمل على الحاجة إلى إصدار الإرشادات والقوائم المالية التوضيحية.
- ن ت4 عقدت مجموعة العمل اجتماعها الثاني بتاريخ 26 ذي الحجة 1442 هـ الموافق 5 أغسطس 2021م وتم عرض المسودة الأولية. وناقشت مجموعة العمل المسودة ورفعت توصياتها إلى المجلس بإصدارها في صورة معيار.
- ن ت5 عقد المجلس اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 25-26 محرم 1443 هـ الموافق 2-3 سبتمبر 2021 م. وفي هذا الاجتماع تمت مناقشة محتويات المسودة، ووافق المجلس على توصية مجموعة العمل بإصدار المسودة في صورة معيار. وتمت الموافقة على المسودة من حيث المبدأ، مع التوجيه بإجراء التعديلات المقترحة.
 - ن ت6 بعد إدخال التعديلات التي اقترحها المجلس واكتمال جميع مراحل تطوير المعيار، تم إصدار المسودة في 1 ربيع الثاني 1443 هـ، الموافق 6 نوفمبر 2021.
- ن ت7 عقدت جلستا استماع لمسودة المعيار في نوفمبر 2021. وعُقدت جلسة استماع أخرى باللغة العربية في فبراير 2022.
 - ن ت8 عقدت اللجنة الشرعية لمراجعة معايير المحاسبة والحوكمة المنبثقة عن المجلس الشرعي اجتماعها التاسع والعشرين بتاريخ 22 رجب 1443 هـ، الموافق 23 فبراير 2022، وتمت مناقشة توافق المعيار مع المعايير الشرعية.
 - ن ت9 عرضت جميع التعليقات التي تم استلامها في جلسات الاستماع والتعليقات والآراء الواردة خطياً من المشاركين والجهات العاملة في الصناعة للمناقشة في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل في 20 شعبان 1443 هـ الموافق 23 مارس 2021. وبعد المداولات الوافية تم رفع المعيار إلى المجلس للموافقة النهائية.
 - ن ت10 تم عرض المعيار في الاجتماع السابع والعشرين للمجلس الذي عقد في 27 شعبان 1443 هـ الموافق 30 و31 مارس 2022م. وتمت الموافقة على إصدار المعيار، مع التوجيه بإجراء التعديلات المقترحة للإصدار.
 - ن ت11 بعد اكتمال جميع مراحل تطوير المعيار، تم إصدار المعيار في 28 جمادى الأولى 1444 هـ الموافق 22 ديسمبر 2022.